

الفصل الثالث عشر

ولادة شعب - ١

مِنَ الصحيح تماماً القول: إن باكستان وُلدت من مذابح جماعية - على حدّ تعبير (مؤن)، كما سنرى في الفصل التالي؛ كذلك من الصحيح القول أن أولى نتائج قرار الثالث من حزيران - يونيو - انخفاض بَيّن، ولو قصير، في حدّة الحرب الأهلية، ويذهب (مينون) إلى حدّ القول إنه لم يبق إلا اضطرابات متفرقة في أجزاء من البنجاب و(كلكتا). وهذه مبالغة فيما يُمكن وَصْفُهُ - على أفضل الأحوال - بالشيء السريع الزوال؛ فمثلاً يذكر تقرير حكومة البنجاب عن النصف الأوّل من حزيران - يونيو - «إنّ تحذيرات زعماء الهند ذَهَبَتْ أدراج الرياح في (لاهور) و(أمستاز)، وافْتُقِد تماماً العقلُ الراجح في الطوائف؛ فالحرائق والقتل وإلقاء القنابل استمر ليُصْبِحَ أمراً يومياً، والخسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات».

واستمرّت الاضطرابات الوَحْشِيَّة في الريف بين المسلمين والهندوس في الناحية الجنوبية الشرقية لولاية البنجاب على بُعد ستين ميلاً فقط من (دلّهي)... كأنما لم تُكُنْ هناك تحذيرات من الشخصيات البارزة. كذلك تكررت الحوادث في الشرق في مدن وقرى ولايات (أوتار بُردايش) و(بيهار) والبنغال حتى (داكا) وأحياناً لم يَسْتَتِبِ النظام إلا باستعراض القوات المسلحة، ولقد وصف (ثاكر) حالة (كلكتا) في أوائل حزيران كما يلي: «كانت الشرطة والفرق العسكرية تَمَلأ شوارع المدينة وأزقتها - مشاة وخيالة - وناقلات جنود من سيارات الجيب والشاحنات، كُلّ جُنْدِي يضع إصْبَعَهُ على زناد البنادق والرشاشات، وكانت الحكومة في الواقع، عسكرية ولو لم تكن كذلك بالاسم، والحاكم هو القائد وكل مَنْ دونه بَعْضٌ من قواته». ولكن من المؤكد أنه خلال الأسابيع الثلاثة التي تَلَتْ الثالث من حزيران - يونيو - كانت الحرب الأهلية أخف حدة والإصابات أقلّ عدداً في سائر أنحاء الهند بعد أن بلغ عدد الإصابات أوجَهُ؛ وربما لاحظَ منظّمو هذه الاضطرابات أن الاحداث قد تجاوزتْهم وأجبرتهم على التفكير بسرعة في المستقبل: ماذا حملت لهم ولطوائفهم خطة الثالث من حزيران؟؛ والانتقال الكامل للسلطة من يد البريطانيين كان أقرب موعداً مما ظنّه أي شخص، كيف سَيَسْتَغْلِبون ذلك؟ لم يكن من السهل التأكد من الجواب في بادئ الأمر.

وكانت هناك عوامل مواتية أخرى. بعد إعلان الخطة أُلغيت الرابطة الإسلامية عِضَيَانَهَا المدني في الولاية الحدودية وآسام، وهذا ما خفف من التوتر في هاتين الولايتين، بالإضافة إلى تَمْهِيد السبيل بصورة نافعة للرابطة نَحْو تسهيل عمل الإستفتاءات المحلية كما وردت في الخطة^(١). وتعاون في ذلك السيد (غاندي) - إذ استمرت معارضته حتى الواحد والثلاثين من آيار - مايو - لفكرة التقسيم غير متأثر بتغيير المناخ الفكري لدى زملائه من حزب المؤتمر في الحكومة الانتقالية. كان يقول: «لن نقبل بإقامة باكستان حتى ولو احترقت الهند كلها، لا نَقْبَل حتى ولو طَالَبَ المسلمون بها بِحَدِّ السيف». ولكن في الرابع من حزيران بدأ موقفه بالتحول. وأقرَّ أنَّ التقسيم ليس غلطة البريطانيين بل الهندوس والمسلمين لأنهم فشلوا في الاتفاق. وفي السابع من حزيران كان تحول السيد (غاندي) كبيراً لدرجة أنه شعر أن باستطاعته، نُصَح لجنة حزب المؤتمر بالموافقة على الخطة. وفعلت اللجنة ذلك في الرابع عشر من حزيران، وكانت لجنة الرابطة الإسلامية قد وافقت على الخطة في العاشر من حزيران. وحصل تقدم حسن جداً في موضوع تشكيل مجالس تقنية للتعامل مع الواجبات الإدارية الضخمة المُقبلة: مجلس التقسيم ومجلس الدفاع المشترك واللجان الحدودية وغيرها.

والواقع أن أهم المخاطر كانت في ذلك الحين في الحكومة الانتقالية نَفْسَهَا، فالخلافات الحادَّة اليومية تقريباً بين أعضاء حزب المؤتمر وأعضاء حزب الرابطة الإسلامية، حسب رأي (مينون) «جَعَلَتْ اللورد (مونْتَبَاتِن) ومستشاريه يقلقون منها أكثر من أي مشكلة أخرى» وإذا راجعنا هذه المشكلة نرى أن أكثر التناحر كان، كما يبدو، لأسباب تافهة، ولكن تلك الأسباب، كانت من الناحية العملية حادَّة ومهمة في ذلك الوقت لأنه لو ترك أحدا الطرفين الحكومة، كما كانا يُهددان، لانهارت الخطة كُلُّهَا وبقي نائب الملك والحكومة البريطانية.. فوق طبقة رقيقة من الهواء! وبعد ثمان وأربعين ساعة فقط من إعلان الخطة رسمياً في الثالث من حزيران لاحظ (كامبل جونسون) إنه رغم زوال التوتر في سائر أنحاء الهند بعامة وبين الزعماء في (دلهي).. لم يُؤدَّ إعلانها إلى «حُبِّ أخوي» وبعد ثلاثة أيام قامت أزمة عندما اجتمعت الوزارة ولم يُنقذ الموقف من الانهيار إلا محاولة اللورد (مونْتَبَاتِن) اليائسة بتحويل المجرى. وظهرت بوادر الأزمة في اقتراح حزب المؤتمر بتعيين

(١) لم يَشْمَل الاستفتاء في آسام إلا منطقة (سيلحت) فقط.

سفير في موسكو، فاعترضت عليه الرابطة، ولسوء الحظ أن المرشح للمنصب لم يكن إلا «أخت» السيد (نهرو) السيدة (بانديث)، فأعلن (نهرو) أنه لا يتحمل تدخل الرابطة في هذا الأمر ويُفضل الاستقالة. وبطريقه ما حلّ الموضوع ليتبع ذلك مشاكل أخرى - ولو متدنية الأهمية - خلال فترة انتظار انتقال السلطة.

وكان هناك، في الأجواء العامة، قلق متزايد بالنسبة للشيخ في البنجاب حتى بين الذين لهم إمام قليل بأمور الولاية، ولم تحل، بصراحة، خطة الثالث من حزيران تلك المشكلة. وكان من بين مَنْ حضروا مؤتمر اللورد (مونتباتن) الصحفي في (دلهي) في الرابع من حزيران - يونيو - مَنْ حَرَجَ مقتنعاً بان انهيار الخطة - إذا حصل - سيكون الصخرة المميتة. لقد ذكر انه فوجئ رأساً بعد حضوره للهند باكتشاف ماهية الحقائق بالنسبة للشيخ.

عرفت أن قرار تقسيم البنجاب الذي قدّمه حزب المؤتمر كان بصورة رئيسة استجابة لطلب طائفة الشيخ. لم أكن ألم بكلّ التفاصيل وعندما طلبت الخارطة ودرستُ نوع توزّع طائفة الشيخ فوجئتُ أن الخطة ستؤدي لتقسيم هذه الطائفة إلى قسمين متساويين تقريباً. ولقد استغرقتُ وقتاً طويلاً في بحثي عن إمكانية حلّ يُبقي هذه الطائفة غير مقسمة. ولكنني لم أستطع اجترّاح معجزات ولم أجد حلاً لذلك.

هكذا كان واقع الحال بالنسبة للشيخ لذا كان قرار تقسيم البنجاب مطلب الطائفة السيخية بصورة أولية. وكان الوقت المتبقي قبل التقسيم قصيراً جداً ومهماً اتخذ من خطوات سيكون على أساس قرار حزب المؤتمر في تقسيم البنجاب وهو، كما ذكر مُحدثي: «ما تقدم به الشيخ أنفسهم» ... وهكذا كان ... كما يظن.

ولكن... هل كان ذلك كذلك حقاً؟ هل يمكن تقرير مصير شعب مُحارب عنيد يعي ماضيه الضخم بهذه الصورة السريعة المتهوّرة على أساس مقرّرات مكتوبة وافق عليها سياسيون مشكوك في صحة تمثيلهم للشعب؟ ولم يكن اللورد (مونتباتن) لسوء الحظ الشخصية الهامة الوحيدة في هذه (الدراما) التي لم تَعِ كُلّ تفصيلاتها. وكما لوحظ كان هناك القليل من الدلائل التي تُشير أن السيد (نهرو) والسيد (جناح) يعرفان الكثير عن مشكلة الشيخ فحتّى أواخر تموز - يوليو - كان الافتراض السائد، والذي تعزّر ولاشك بالمقاومة غير المؤثرة لثجار الشيخ خلال اضطرابات آذار - مارس - في شمال البنجاب، أن الشيخ اصبحوا واهنين وانهم ليسوا أكثر من ماديين معاصرين يركزون على جَمْع المال،

فقدوا صلابتهم البدنية السابقة، كذلك فقدوا حماسهم الديني. وكان من الغريب الاستمرار في هذا التفكير الخاطيء؛ فبالإضافة لـ (إسمائي) الذي عبّر بالتأكيد عن شكّه وارتياحه، كان بين مساعدي نائب الملك مَنْ هُم على معرفة واقعية بالبنجاب مثل السيد (آييل)^(١) كذلك الميجر (شورث) الذي عُيّن بأسلوب خاص؛ كذلك جاءت تحذيرات كثيرة من الخبراء مَنْ خارج إطار مساعدي نائب الملك مُشيرة إلى أن سيخ البنجاب الأوسط يختلفون نوعياً عن رجال الأعمال السيخ اذ لم تكن غالبيتهم من التجار بل من المزارعين والعسكريين المتقاعدين والفلاحين ومُلاك الأراضي من سلالات عائلات الأمراء، وكثير منهم أصحاب أجسام ضخمة. كان من الممكن التخمين أن ردة فعل هؤلاء على إذلال طائفتهم في (راولبندي) كانت تتفاعل مُتنامية فيهم. على نَمَط ما حصل في (كلكتا) و(نواكالي) و(بيهار) من تتابع الاضطرابات في الخريف الفائت... ولكن بدرجة أسوأ. وحقيقة أن السيخ كانوا فرديين ولم يكن لطائفتهم زعامة قوية، كذلك، كما ورد في الفصل العاشر، امتصت الأعمال أفضل رجالهم من الساحة السياسية. كُل ذلك لم يكن من العوامل المساعدة... بل جعل المشكلة أكثر إزمناً.

وفي أواسط حزيران - يونيو - بدأت تنمو مؤشرات اضطراب مُقبل في أواسط البنجاب ولكن لم تُتخذ أية تدابير لا بالاعتقال والتوقيف ولا بتحريك قوات عسكرية، وكل ما اتخذ، ظهر أنه غير كاف في نهاية الأمر، ولم تُستقدم قوات الحدود البنجابية، وتعدادها ستون ألفاً، إلا في أول يوم من آب - أغسطس - أربعة أيام فقط قبل انفجار الوضع. وكما يمكننا أن نرى، فشلت هذه القوات في القيام بواجبها بسبب توزع هجمات السيخ في الريف، على ساحة واسعة تَبْلغ مساحتها نصف مساحة (إرلندا) ولكن بكثافة سكانية أكثر بكثير. وكان ذلك الفشل متوقعاً. ويذكرُ (بريتشر) - دون أن يُشير إلى مصدره - أنه حتى قبل إعلان الثالث من حزيران - يونيو - أكد حاكم البنجاب - (إيفان جنكنز) لنائب الملك أن الاضطرابات الواسعة واقعة لا محالة. وقَدّم (مُون) مجموعة من التفاصيل الهامة الحسنة التوثيق عن هذا الموضوع بأسلوب انتقادي لاذع. وسَجّل (كامبل جونسون) إنه قبل الثالث من حزيران - يونيو - أبلغ زعيمان سيخيان هما (جيانى كرتارسينغ) و(تاراسينغ) اللورد (مونتابان) أنّهما سيقومان بما قاما به بعد ذلك تماماً؛ وإن (إسمائي) فشل بعد ذلك - ولم

(١) الذي أصبح بعد ذلك (اليز جورج).

يذكر التاريخ - في ثانيهما عما أَعْتَزَمَا القيام به ؛ ومما كتبه التالي :

«لَمَّا وَصَلَا - وكان له معهما والسيرُ (إِرْكُ مِيفِيلْ) جَلَسَتَانِ أو ثلاث - وكُلَّ منهما - يحملُ سيفاً قبيح الشكل وعدة نُسَخَ من كتاب رجعا إليه بصورة مستمرة، ورَفَضَا التخلي عن أفكارهما المُسَبَّقة واستعملاً من آنٍ لآخر لغة التهديد والوعيد. فقلْنَا لهما إنه في حالة رُكُونهما للتعنُّف سيواجهان بقسوة شديدة. ولكننا لم نَشْعُرُ أن تهديدنا كان له أي أثر - ولو قليل - عليهما».

وفي الرابع عشر من حزيران - يونيو - دُون (كامبلُ جونسون) في مفكرته اليومية عمّا أسماه «قلب بلاد الشيخ» ما يلي :

«كان الجوّ المُخيم مُنْذِراً بالشرِّ، واضطرابات الشيخ في البنجاب تتزايد ساعةً بساعة. فلقد وَصَحَتْ تماماً للشيخ الآن كل انعكاسات الثالث من حزيران - يونيو - أنهم يريدون تقسيم الهند ويعني ذلك تقسيم الشيخ بصورة لعودة فيها، ويشعرون أنهم الضحية التي قَدِّمَتْ على مَذْبَحِ طموح المسلمين وانتهازية الهندوس؛ ولما وجد زعماء الشيخ أنهم تخلفوا بصورة يائسة في ميدان مناورات المعركة السياسية بدأوا يلجؤون للأساليب البدائية، وانتقلت السلطة منهم إلى أيدي الرجال الأكثر وحشية».

وما أن جاء شهر تموز - يوليو - حتَّى تبيّن من مصادر المخابرات - رَغْمَ ضعفها الخطير - نوايا الشيخ بالتحديد. فلقد رُتِبَتْ المؤامرة، واقترح اعتقال بعض زعمائهم إلا إن الحكومة الانتقالية تجاهلت هذا الاقتراح رَغْمَ احتجاجات حزب الرابطة. ويلاحظُ (إسمائي): «لَوْ وُوجِهَ الجبارة القدامى مثل (لورانس) و(جون نيكلسون) بِمِثْلِ هذا الموقف لَوَضَعُوا زعماء الشيخ في السجن حالاً». ويتابع (إسمائي): «ولكن حاكم البنجاب والحاكِمِينَ الْمُعَيَّنِينَ لجزئي البنجاب - بعد التقسيم - أشاروا بعَدَمِ سِجْنِ زعماء الشيخ».

ومن الخطأ الإيحاء بأن وسط البنجاب كان الجزء الوحيد - على خريطة الهند - الذي يُبِيرُ القلق، مع اننا نكادُ نَعْتَقِدُ ذلك من المعطيات التي أمامنا، ولكن إذا تعمَّقنا في الذاكرة واستعدنا أحاديثنا مع الأصدقاء الذين شاركونا في تجارب ذلك الصيف الفريد، وقلبنا قصاصات الصحف الصفراء في سجلاتنا، وتصفحنا الكُتُبَ التي جمعت الحقائق، يكفيننا ذلك لمعرفة المدى الذي كانت عليه الحيرة والمتغيرات، واستحالة الشعور، في ذلك الوقت، بالتأكيد اين سَتَنْفَجِرُ الاضطرابات الضخمة المُقبلة.

يقول (تاكِرْ)، في مَعْرُضٍ وَضَفِهِ لِلأَوْضَاعِ فِي مَنْطِقَةِ قِيَادَتِهِ الشَّرْقِيَّةِ الْمُتَمَتِّعَةِ بِالأَطْرَافِ، فِي حَزِيرَانَ وَتَمُوزَ: «بِالإِضَافَةِ لِثُورَةِ (المِیُو) كَانَ هُنَاكَ الكَثِيرُ مِنَ الاَضْطِرَابَاتِ الأُخْرَى الَّتِي أَدَّتْ إِلَى حَوَادِثِ الشَّعْبِ فِي الجِزءِ الثَّانِي مِنَ حَزِيرَانَ فِي (أوتار بُرَادِيشْ). وَفِي كُلِّ مَكَانٍ كَانَتِ الطَّائِفَتَانِ الكَبِيرَتَانِ الهِنْدُوسِيَّةِ وَالمُسْلِمَةُ نَاشِطَتَيْنِ فِي تَجْمِيعِ قَوَاهِمَا. وَلَقَدْ أَتَقَّنَتْ كُلُّ مَنهُمَا إِثَارَةَ الشَّعْبِ وَكَانَتَا تَسْعِيَانِ بِحِمَاسٍ لِتَوْفِيرِ الأَسْلِحَةِ وَالدَّخِيرَةِ. وَذَكَرَ (تَاكِرْ) الجُهُودَ الَّتِي بُدِلَتْ لِرِشْوَةِ أَوْ دَفْعِ بَعْضِ أَفْرَادِ القَوَاتِ المُسَلَّحَةِ إِلَى التَّخَلِّيِ عَنِ سِلَاحِهِمْ. وَفِي أَوَاخِرِ حَزِيرَانَ إِزْدَادَتْ مُجَدِّدًا الاَضْطِرَابَاتِ فِي (كَلْكُتَا)، وَسَجَّلَ (تَاكِرْ) مَا يَلِي:

«فِي ٢١ حَزِيرَانَ ارْتَفَعَ عَدَدُ الحَوَادِثِ إِلَى (١٣) وَفِي ٢٢ مِنَ الشَّهْرِ وَصَلَ (٢١) وَفِي ٢٣ مِنْهُ كَانَ هُنَاكَ (١٢) حَادِثَةٌ وَفِي ٢٤ مِنْهُ (١٨) حَادِثَةٌ. وَكَانَ هُنَاكَ حَوَادِثٌ فِي (هُورَاه) بَلَعَتْ ذُرُوتَهَا فِي السَّادِسِ مِنْ تَمُوزَ بِقَتْلِ ضَابِطِ بُولِيسٍ مُسْلِمٍ، وَفِي الغَدِ خَرَجَ المُسْلِمُونَ بِجُتَّةٍ فِي تَظَاهِرَةٍ، وَقَبْلَ أَنْ تَسِيرَ بَعِيدًا حَوَّلَتْهَا عُنَاصِرُ مَشَاغِبَةٍ إِلَى طَرِيقٍ بَعِيدٍ عَنِ رِقَابَةِ البُولِيسِ، وَتَجَمَّعَ بَعْدَ ذَلِكَ حَوْلَهَا عَدَدٌ ضَخْمٌ مِنَ المُسْلِمِينَ الَّذِينَ قَذَفُوا - فِي مَسِيرَتِهِمْ - الهِنْدُوسَ بِالحِجَارَةِ». وَيَقُولُ (تَاكِرْ): لَقَدْ أَدَّتْ هَذِهِ الحَادِثَةُ وَحِدهَا إِلَى مَقْتَلِ عَشْرِينَ شَخْصًا عَلَى الأَقْلِ وَجَرَحَ مِئَةً وَثَمَانِيَةَ وَأَرْبَعِينَ. وَفِي مَقْطَعِ آخِرِ يُشِيرُ (تَاكِرْ) إِلَى رِيَاضَةٍ جَدِيدَةٍ بَدَأَتْ بِالظُّهُورِ:

سِيَارَاتُ جَيْبٍ مَلِيشِيَّةٍ بِالهِنْدُوسِ تَمُرُّ بِسُرْعَةٍ فِي أَحْيَاءِ المُسْلِمِينَ مُتَطَلِّقَةً النَّارَ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ تَلَاقِيهِ، وَتَحُولُ الاَضْطِرَابَاتِ (كَلْكُتَا) مِنْ أَسْلُوبِ العِصَابَاتِ لِتَقَعُ فِي قَبْضَةِ الفَوْضَى الكَامِلَةِ.

هَكَذَا كَانَتِ الأَحْوَالُ فِي الجَنَاحِ الشَّرْقِيِّ مِنْ شِبْهِ القَارَةِ. وَبِنَظَرَةٍ رَجْعِيَّةٍ لِلْمَاضِي يَتَعَجَّبُ المَرْءُ كَيْفَ مَرَّ التَّقْسِيمُ، بَعْدَ أَسَابِيعٍ مِنْ ذَلِكَ التَّارِيخِ، فِي البَنْغَالِ بِصُورَةٍ هَيْئَةٍ. فَمِنْ كَلَامِ (مُونْ) فِي آخِرِ الفَضْلِ السَّابِقِ بَدَأَ، عَلَى الأَقْلِ فِي ذَلِكَ الحِينِ، أَنَّ هُنَاكَ مَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّ التَّقْسِيمَ سَيَكُونُ عَمَلِيَّةً صَرَاعٍ رَهيبٍ.

وَمِمَّا كَانَ يُوحِي بِذَلِكَ تَعَاظُمُ مَظَاهِرِ تَشْكِيلِ الجِيُوشِ السِّيَاسِيَّةِ الخَاصَّةِ، وَرَبْمَا كَانَ أَضْخَمَهَا (رَاشِيرِ يَاسَوَايَا مِ سِيْفَاكِ سِنَغْ) الهِنْدُوسِي الفَاشِيَّ الأَسْلُوبِ، وَرَغْمَ تَنَاقُصِ مِصَادِرِ المَعْلُومَاتِ المَوْثُوقَةِ لَدَى السُّلْطَةِ فَان تَوَسَّعَ هَذَا التَّشْكِيلُ الشَّرِيرُ رَفَعَ السَّرِيَّةَ الَّتِي كَانَتِ

تُغطيه إلى حدّ ما، وأصبح بمقدور الإنسان العادي أن يعلم أن هدَفَهُ هو السيطرة الهندوسية الكاملة على شبه القارّة، وإن له تمويلاً ضخماً، وإنه لا يشعر بتحفظات غاندي تجاه الاغتيال والذبح، وكان عددُ الذين انخرطوا فيه في البنجاب، حديثاً، كبيراً جداً؛ وإنه كان يقوم بدورات تدريبية على استعمال الأسلحة وتخصّير القنابل واستعمال الحوامض الكيماوية الحارقة وغيرها. ولم يكن الأمر مكشوفاً إلى هذا الحدّ في تنظيميّ مُقاتليّين آخرين للشيخ (فوج آكال) و(شهيدى جاتهاسن). مع أنه لُوَحِظَ خلال شهر حزيران اندماجهما في تنظيم واحد. وكانت وُجُهات نظر زعماء الشيخ المتطرفين معروفة. ومن جهة المسلمين كان الحرس الوطني للرابطة كبير العدد وكان في بعض الجهات متعصباً، ولكن في البنجاب، على كل حال، لم يظهر أن الحرس الوطني مُنظّم تنظيمياً حسناً، وخرج من صُلبه في المناطق الشمالية الغربية تنظيم جديد اسمه (البختون الغزاة) الذين عارضوا تنظيم حزب القمصان الحُمُر المُسمّى (زُلماي بختون) والذي بدا أنه غير مُهم الآن في موضوع (اللاعنف) رغم ارتباطه بحزب المؤتمر. وكان هناك أيضاً تنظيم مُتطوعي حزب المؤتمر رغم أن أكثرهم كان لا يزال وفيّاً لتقاليد السُلْمية فكانوا يكتفون بالتدريبات لضبط الجماهير!

وكان الحدث الكبير في ذلك الوقت قرار السيد جناح بتولي منصب أول حاكم عام لباكستان. كان من المفترض أن يُصبح مثل السيد (نهرى) رئيساً للوزراء. ولقد عُرضت في البدء فكرة استلام اللورد (مونتباتن) منصب حاكم عام للدولتين، وفعلاً رُتب ذلك في وثيقة استقلال الهند التي مُررت بسرعة في البرلمان البريطاني. لذلك أحدث إعلان السيد (جناح) عن نيته في تولي منصب الحاكم العام لباكستان في أوائل تموز - يوليو - بعض الدهشة.

وكانت هناك بعض التخمينات عن الأسباب التي كمنّت وراء هذا الإعلان...، ووجهة نظر (كامبل جونسون) وكان السكرتير الصحفي للورد (مونتباتن) أن السيد (جناح) يريد، بكل بساطة، السلطة والمجد ولكن يوميات السيد (كامبل جونسون) مُعادية لزعيم حزب الرابطة الإسلامية... «من ألفها... إلى يائها». وإذا كانت وجهة نظر (جونسون) تعكس رأي اللورد (مونتباتن) في تلك المرحلة فيجب أن يُؤخَذَ ذلك بعين الاعتبار. إلا أن شواهد (إسمائى) - وهي أَثْقَلُ وَزَنًا - لا تُؤيد هذا الرأي. ومن الواضح أن السيد محمد علي جناح واللورد (مونتباتن) اختلفا كثيراً في مزاجيهما. وكل زائر لدار الحكومة كان يستطيع أن

يَعْرِفُ ذلك. فبينما كان نائب الملك وزوجته على صلوات حميمة بزعماء حزب المؤتمر، لم يكونا كذلك مع السيد (جناح) وزعماء الرابطة. ولكن ليس من السهل أن يُصَبِّحَ المرء على علاقةٍ وثيقةٍ بالسيد جناح. ويبدو من المشكوك فيه ان تكون عداوة اللورد (مونتباتن) للسيد جناح، والتي ظهرت لاحقاً، قد نشأت بَعْدَ^(١) ولو كان ذلك - افتراضاً - فلم يكن السيد محمد علي جناح على عِلْمٍ به. والحقيقة هي أن السيد جناح حَثَ، في بدء تلك المرحلة، نائب الملك على أن يُصَبِّحَ نوعاً من حاكم عام أعلى فوق الحاكمين العامين للهند وباكستان، ولقد رُفِضَ ذلك عندما استُشِيرت لُنْدُنُ فيه فقبل محمد علي جناح حينئذٍ ان يبقى اللورد (مونتباتن) كحاكم عام للهند فقط وفي الواقع جعل السيد (لياقت علي خان) يكتب موضعاً انه يأمل في حدوث ذلك. وربما منذ أوائل حزيران بدأ بَعْضُ زعماء الرابطة يُشْكُونُ في اللورد (مونتباتن) على أنه سيعمل ضد باكستان... ولو بصورةٍ غير واعية، إذا استلم منصب حاكم عام أعلى لِدَوْلتي الهند وباكستان، بسبب صداقاته وصداقات زوجته التي وُطِّدَتْ مع زعماء الهندوس. ولكن لم يكن عند محمد علي جناح، على ما يبدو، مثل تلك الشكوك.

ويُقَدِّمُ (بوليثو) مُؤرِخَ حياة محمد علي جناح، ففكرةً أُخْرَى، إنه يلحظ أن السيد جناح حَمَّنَ أو عَلِمَ منذ حزيران ١٩٤٧ أنه مصاب بمرض السلّ الذي مات به بعد اربعة عشر شهراً لذلك قرَّرَ أن تكون رئاسة الوزارة لشخصٍ أصغر سناً وأسلمَ صحته. وكاتبُ هذه السطور يعتقد أن الامر لم يكن كذلك للأسباب التي فصلها في الفصل الثامن عشر؛ ولقد وصل (بريتشير) لِنَفْسِ النتيجة عن طريق آخر. ففكرة (بوليثو) لاتطابق حجْمَ العمل الكبير الذي حمّله جناح على عاتقه مرّةً واحدة عندما استلم منصب الحاكم العام لباكستان بل رئاسة مجلسها التأسيسي بالاضافة لكونه رئيساً لحزب الرابطة الاسلامية. فحتى موته تقريباً تحمّلَ بصورةٍ قاسيةٍ كُلَّ الأعباء. بل ولا تُناسب فكرة (بوليثو) نبرةً حديث جناح لكاتب هذه السطور في مقابلة صحفية في شباط - فبراير - ١٩٤٨، كما سجّلته في كتاب سابق^(٢). ولكن الذي يُؤكّد الأمر هو الإثبات الطبي فحتى تموز - يوليو - عام ١٩٤٨ لم يكتشف أطباء السيد جناح أي مرض خطير فيه.

(١) راجع مثلاً كتاب المؤلف القَمَرُ المقرن Horned moon صفحة ١١٣ - ١١٥.

(٢) (Horned moon) - القَمَرُ المُقرن .

وحسب رأي (شودري محمد علي)^(١) الذي كان من زعماء الرابطة، رَغَمَ كونه مُوظَّفاً رسمياً في الحكومة، أن قرار السيد جناح باستلام منصب الحاكم العام لباكستان كان لِسَبَبَيْنِ عَمَلِيَّيْنِ: أولهما كونه خبيراً في الأمور القانونية لفت مُنذُ البدء، نظر اللورد (مونباتن) إلى الأمر الهام التالي: كيف سيكون موقف (مونباتن) كحاكم أعلى للدولتين، والحال على ما هو عليه من الخصومة المريرة بين حزبي المؤتمر والرابطة، إذا نَصَحَتْهُ مَجْمُوعَةُ وزراء (كرانشي) شيئاً ومجموعة وزراء (دلهي) شيئاً مختلفاً. والسبب العملي الثاني جاء من حقيقة ذَكَرْنَاها في الفَصْلَيْنِ الأوَّلِ والرابع من هذا الكتاب. وهي: نَقْصُ عدد المسلمين المُدْرَبِينَ لاستلام المناصب الإداريه العُلْيَا مَدْنِيّاً وعسكرياً بسبب تخلف افراد الطائفة المسلمة في ميدان التريبة الغريبة المنحى. ولهذا ستحتاج باكستان منذ البدء لضباط بريطانيين لقيادة قواتها المسلحة وإداريين بريطانيين ليعملوا في السلك المدني كحكام لبعض الأقاليم. أليس هذا مدعاة لتساؤل الباكستانيين أنفسهم وبعض الأجانب من غير الأصدقاء، عَمَّا إذا كان البلد مُسْتَقْلاً حَقّاً؟ ولكن باستلام مُسَلِّمٍ لمنصب الحاكم العام تُسْتَبَعْدُ مثل تلك الشكوك. ومهما كانت الأسباب لقرار جناح لم يُمَهِّدِ القرار الطريق أمام التقسيم ولقد وصفه (إسماي) كما يلي:

«إنها ضربة أحسننا بها جميعاً. فالأمل الحَسَنُ في انتقالٍ مُنظَّمٍ للسلطة وتقسيم مُتساوٍ للممتلكات وإقامة علاقات صداقة بين الدولتين الجديدتين يبدأ من وجود حاكم أعلى واحد لهما».

وبدا أن اللورد (مونباتن) نَفْسُهُ تَكْدَّرُ شَخْصِيّاً من قرار جناح، والقربون منه يوافقون بلاشك أن ضَعْفَهُ الوحيد ربّما كان في غروره الشديد الحساسة. ولقد أكد (مورفي) ذلك عندما دَوَّنَ سَجَلَ حياته؛ ومن الغرابة أن يكون في شَخْصِيَّةِ موهوبة كاللورد (مونباتن) مِثْلُ هذا الضَعْفِ. ويبدو أن هذا الضَعْفُ قد ظهر في مؤتمر صحفي لرؤساء التحرير رُتِبَ لـ (اللورد) بَعْدَ يَوْمٍ واحدٍ من الإعلان عن قرار السيد جناح. والعديد منّا، نحن رؤساء التحرير، لاحظ أن القرار لم يُسَبِّبِ للورد هَمّاً سياسياً فَحَسْبُ بل ألمه هو شَخْصِيّاً. ربّما كان قد حَضَرَ نَفْسَهُ ليكون حاكماً عاماً للدولتين؛ وكان قرار السيد جناح خيبةً أصابت أكثر النقاط حساسيةً في نَفْسِ اللورد: وهي اعتداده بنَفْسِهِ.

(١) الذي أصبح بعد ذلك سكرتيراً عاماً لحكومة باكستان ثم وزيراً للمالية ثم رئيساً للوزراء.

والسؤال عما إذا أثبت الزمن أن اختيار السيد جناح كان الاختيار المناسب لباكستان، أمرٌ يُفضل الغربيون المحايدون أن يتركوا الجواب عليه معلقاً. وبالنسبة للباكستانيين كانت سمعة جناح عالية لدرجة إن هناك القليل منهم من يعترف بإمكانية ارتكابه لأي خطأ جسيم. ففي حياته أصبح أباً للشعب وذُكره تستدعي احتراماً لاشك فيه، فهو إلى حد ما، مثل (أتاتورك) في تركيا و(غاندي) في الهند؛ وتدعيماً لقراره قال مستشاروه: لو استلم اللورد (مونتابتن) مركز الحاكم العام الأعلى للدولتين لكان سيُقتضى أكثر وقتاً في (دهلي) وليس في (كراتشي) لأن (دهلي) هي عاصمة الدولة الأكبر، وهذا سيُجعل للسيد (نهر) الذي كان اللورد (مونتابتن) يُحبه، تأثيراً عليه. والسيد (نهر) يكره حتى فكرة باكستان. وهذه نقطة لها وزنها ولا شك. ومع ذلك فالحجج التي قُدمت من الناحية الأخرى لها أيضاً وزنها. فإذا بدا، بدون شك، ان اللورد (مونتابتن) وَجَدَ نفسه قبل تموز - يوليو - أكثر ميلاً لرجال حزب المؤتمر، فهذا لا يعني أنه سيؤدي إلى استمرار المظالم الكبيرة للمسلمين. لقد كان اللورد سريع الفهم وكان عليه أن يُفكرَ بِسُمتِهِ في بريطانيا، وكانت عيون المحافظين اليقظة ترقبه من لندن، وانحيازه ضد المسلمين إذا كان حاكماً عاماً لباكستان، أمرٌ قد يكون هو ما يُفتشُ عنه المراقبون المحافظون في لندن. ولو أصبح حاكماً عاماً لباكستان ربما كان سيفيد باكستان عبْرَ طُرُقٍ لم تكن مفتوحة لغيره. والحقيقة إنه، عند تقسيم الممتلكات كانت الهند أكثر امتيازاً لأن في حوزتها المادية أكثر الممتلكات، فلو استلم اللورد مركز الحاكم العام الأعلى لاستطاع أن يحول دون استيلاء الهند بصورة غير شريفة، كما حدث فعلاً، على أكثر حصص باكستان من المخازن العسكرية. ويعتقد أكثر الباكستانيين - وهم في نظري على خطأ - أن اللورد (مونتابتن) وحاشيته أثرا بطريقة ما على السير (سيريل راد كلف) في موضوع التخطيط النهائي لحدود البنجاب المقسم على حساب باكستان، ولو كان اللورد (مونتابتن) حاكماً عاماً أعلى للدولتين لربما كان التخطيط النهائي مختلفاً عما كان. ويستطيع التصور أنه في تشرين أول - أكتوبر - عام ١٩٤٧، عندما أرسلت قوات لكشمير لِمَنع نهب (سرينكار) على أيدي قبائل الباثان، لو كان اللورد هو الحاكم العام الأعلى لربما شعر إنه لاعتبارات السرعة والسهولة والوضع الطائفي واحتمالات رودود الفعل في البرلمان والصحافة في بريطانيا، لِكُل ذلك كان من الأفضل إرسال قوات مُسلمة... رجال من جيش باكستان في الواقع... وكان من غير المحتمل أن يعترض آنذاك (الفيلدمارشال) أو (شيلك) القائد الأعلى للجيش على ذلك الاختيار.

ومن وِزْنِ كُلِّ الحقائق انتهى أغلب المؤرخين، غير الباكستانيين إلى التقرير بأن اختيار السيد جناح لمركز الحاكم العام لباكستان كان غلطة. ولكن هذا بالطبع حُكْمٌ لاحقٌ مبني على نَظَرَةٍ خَلْفِيَةٍ. ولقد كتب مسؤول بريطاني، كان آنذاك في منصب قريب من وسط الأحداث، ما يلي:

«وأضيف نقطة أخرى حول قرار السيد جناح مقترحاً أن تُؤخذ بعين الاعتبار: لقد اوجد جناح لَوَحده باكستان، أو أعلى الأقل، فرض قبول فِكْرَتِها على البريطانيين وحزب المؤتمر الهندي. فلقد كانت القوى المعادية للفكرة قبل عام أو عامين، ضخمة جداً. فهل هناك أمر أكثر طبيعية أو ربما أكثر ضرورة من أن يحمل نفسه - شخصياً الأمر حتى النهاية ليرى الكُلُّ نجاح مَسْعاه ويُتوج النجاح باستلامه هو لرئاسة الدولة؟ إذا حللنا الآن الموضوع بأعصاب باردة، أنا اوافق على أنه كان من الأفضل لباكستان أن يَسْتَلِمَ اللورد (مونتباتن)، كما كان مُقترحاً، منصب الحاكم العام الأعلى للدولتين لِفَتْرةٍ من الوقت. أظن أن ذلك ربما كان سيمنع قيام التجاوزات المتطرفة في البُنْجَاب. ولكن في الأجواء النفسية والسياسية التي سادت حزيران وتموز عام ١٩٤٧ كان من المحتم، على ما اعتقد، أن يُلْحَ السيد جناح على استلام منصب الحاكم العام لباكستان».

وبمرور تموز - يوليو - وقرب آب - أغسطس - تسارعت خطوات الأحداث، ويبدو أن الجميع كانوا يتظنون تغييراً لا يمكن ضَبْطُه...، تغييراً سريعاً مضطرباً لا يمكن للانسان العادي أن يستوعب ماالذي كان يجري حوله ولا إلى اين سيتهي به هذا التغيير. لقد وجد ملايين الناس أنفسهم امام أمر غير مفهوم: كيف سيترك البريطانيون السلطة ويغادرون البلاد بعد استقرارهم هناك عقوداً طويلة، وبخاصة بعد أشهر قليلة فقط من ربْحهم للحرب الكبيرة (الحرب العالمية الثانية)، وكيف سيبقى بعض البريطانيين تحت سلطة الهنود والباكستانيين؟ كان هناك كثير من بين المُتعلّمين والمثقفين ممن لم يستطيعوا تصور قيام دولتين متميزتين في الشهر القادم، في بلد مُتحدٍ منذ أكثر من قرن، ولن تكونا، على الأغلب، صديقَتين مثل الصداقة السائدة مثلاً بين السويد والنرويج أو الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. ونتيجة لذلك ستقوم مراكز حدودية ونقاط تفتيش جُمركية لم يعتادوها على امتداد حدود متعرجة على جانبي شبه القارة لِمئات الأميال. وستقام في الخارج بعثات دبلوماسية منفصلة للهنود والباكستانيين تُعكس السياسة الخارجية المُتَنافسة التي تُصاغ في

(دلهي) و(كراتشي)، وأن القوات المسلحة ستُنقسم قريباً ويحلُّ مكانها فريقان ربما يُصبحان عدوين.

والواقع إن إعلان الثالث من حزيران جاء مُقتضياً جداً في موضوع مستقبل القوات المسلحة، والقرار الحازم الحاسم انها ستُنقسم، كان في مجلس التّقسيم في الثلاثين من حزيران نزولاً على إلحاح حزبيّ المؤتمر والرابطة، وبدأت تصل هذه المعلومات إلى التشكيلات والفرق العسكرية وسَط دَهْشَة الناس من غير السياسيين. ورغم أن النيّة كانت إبقاء قائِد أعلى واحد للقوات إلى أن توزع على جيّشَيْن حَسَب التوزيع الطائفي قبل نيسان - إبريل - ١٩٤٨، إلا إنه أُعلن بصورة خاصّة أنه منذ (٥) آب - أغسطس ١٩٤٧، سيكون تحت تصرف كُلّ دولة قواتها داخل حدودها الجغرافية، وحَسَب رواية (إسمائي) كان السيد جناح نشطاً في طلب ذلك.

وخلّف كل هذا التّعجل والهباج، كان القلق سائداً في أذهان العارفين بالأمر بسبب موضوعين كبيرين لم يُتفق عليهما... ذكرناهما قبلاً: عدم إيجاد حلّ مُرضٍ لمشكلة السيخ ومستقبل المقاطعات الأميرية؛ وبالإضافة لهذين الأمرين كان لابد من اعتبار عدد لا يُحصى من المشاكل الشخصية نتيجة التّغيير: مشاكل صغيرة بالقياس للخلفية الضخمة، إلا أنها حيوية بالنسبة لمن يُعانون منها؛ والناس الذين يسكنون أو يعملون بالقرب من المناطق الجغرافية المتنازع عليها، وجدوا انه من الصعب اتخاذ قرارهم: في أيّ من الدولتين سيقومون؟ وبالنسبة لموظفي السلك المدني: في أيّ من الحكومتين يُفضلون العمل؟ وأفراد القوات المسلحة الذين دُرّبوا على تجاهل السياسة كانوا في وُضْع صعبٍ خاصة من كان منهم في الخارج أو عاد منه حديثاً. والحقيقة أن العديد من الضباط السيخ سواء من المهنيين أو من الاحتياط اختاروا في البدء، بدون تردّد، العمل مع باكستان لسبب بسيط هو ان عائلاتهم تملك أراضي في غرب البنجاب. أحد ضباط الطيران المسلمين، الذي يعرفه كاتب هذه السطور والذي كان يعمل مع قوات الحلفاء آنذاك في اليابان، أنسلخ عن أهله وأملاكه في الهند لأنه يُحبّ العيش في (ريسالبور) واران أن تكون خدمته العسكرية فيها. ومثل هؤلاء كثيرون، سواء كانوا سُعداء بجهلهم، أو كالقليل من بينهم، تُعصّف بهم آلام الشكّ والحيرة في القرار الذي سيؤثر على مستقبلهم ومستقبل عائلاتهم، ويؤثر على أملاكهم الشخصية وأملاك أجدادهم، ويؤثر على صلاتهم بالأهل والأصدقاء؛ وهذا

القرار ربما كان يجب اتخاذه في وقتٍ لم يكن الذهن حاضراً ومهيئاً له.

وكانت تُحضر عملية التقسيم لجهاز الدولة وحقوقه وواجباته والحركة البشرية الضخمة لجيوش الموظفين مدنيين وعسكريين، في (دلهي) وإذا أخذنا بالاعتبار تعقيدات هذه الواجب والخلفية الشنيعة للمذابح التي كانت قائمة، من الملفت للنظر أن العملية سارت بطريقة منطقية وسريعة تستدعي الإعجاب. إلا إن الرسميين المدنيين أمثال (شودري محمد علي) والسيد (هم باتل) لم يكن يفصلهما بُعدٌ وديانٌ من الخصومة كما كان الحال بين أغلب السياسيين. فلقد دُربا على الخدمة المدنية في حكومة جميع الهند، وكان بينهما احترامٌ متبادل، وتفهمٌ كُلٌّ منهما وجهةَ نظر الآخر؛ مع إن الضغوط التي تحمّلاها، بغض الأحيان، بسبب ضيق الوقت المحدد لهما، كانت بدرجةٍ لا تكاد تُطاق. ولقد وصف (مينون) لمعرفته الشخصية، الحالة كما يلي:

«ومع قُرب ميعاد انتقال السلطة ونقص عدد الأيام المُتبقيّة وصلت حرارة نشاط الدوائر الحكومية حدّها الأعلى. لم تبق دائرة رسمية واحدة غير مهتمة بترتيبات التقسيم بطريقةٍ أو بأخرى، وكانت الجهود مركزة تقريباً على هذه الموضوع وحده».

وتحدّث عن ردة فعل السياسيين الذين دُهِشوا من مذكرة حَضَرها بعضُ الرسميين عن العواقب الإدارية للتقسيم؛ ويُعطي (إسمائي) تفصيلات أكثر عن هذا الموضوع ويصف الأساليب التي اتبعت «تشكل مجلس تقسيم تُفَرِّعُ عَنْ لَجْنَةٍ نَسَّطَتْ بِدَوْرها أعمال عشر لجان فرعية تتعلق بكل ميادين الإدارة بما فيها السجلات والأمور الذاتية، الموجودات والاستحقاقات والديون، الدخل المركزي والعقود، النقد وصكّ النقود، العلاقات الاقتصادية والأمور الداخلية والصلات الخارجية. وكان هناك أيضاً مجلس الدفاع المشترك، ولجنة إعادة تشكيل القوات المسلحة التي انشغلت بحلّ الجيش الذي ربّما كان في ذلك الحين أقوى جهاز مقاتل في آسيا - باستثناء الجيش الروسي في سيبيريا -؛ وبالنسبة للرأي العام، ربما كان أهم شيء على الإطلاق لجنة الحدود التي كان عليها قُطْع البنجاب والبنغال إلى شطرين، والتي أُلِّفَتْ من عُضُوبين مُسَلِّمين وعُضُوبين هندوسيين في كل ولاية، من مجلس القضاء الأعلى وعلى رأسها قاضٍ بريطاني».

وحوالي آخر تموز - يوليو - ظهرت الحقيقة المحزنة، وكانت منتظرةً إلى حد ما، وهي أن القضاة المسلمين والهندوس في تلك اللجان لم يستطيعوا الاتفاق على أي شيء.

وَرَسَتْ مسؤولية اتخاذ القرار، تبعاً لذلك على عاتق الرئيس البريطاني لوحده (السِرْسِيريل راذكُلْف) وذلك بترتيب مسبق. وأعلن أن توزيعاته لن تعمل، ربما، إلا بعد التَّقْسِيم مباشرة. ولذلك ظَهَرَتْ تخمينات كثيرة، بَعْضُهَا قبيح، عن السبب في ذلك التوقيت وعن إثارته؛ واختلف المختصون في هذا المجال؛ وكان هناك مع ذلك «تسريب» رُبَمَا كان مُتَعَمِّدًا، وهو كشف موضوع مدينة (كَلِكْتَا) الكبيرة المضطربة حيث بدأت الحرب الأهلية، إذ سَتُصَبِّحُ جزءاً من الهند لأنَّ غالبية سُكَّانها من غير المسلمين، وأن حدود الدولة ستمتد أكثر نحو الشرق. ومن المؤكد أنه كان لهذه المعلومات أثر كبير على عملية التقسيم المتناقضة والتي مرّت بأقل صعوبة مُتَصَوِّرة في البنغال.. رغم التنبؤات الخطيرة، ومرور عام كامل من الصراع والاضطراب فيها.

ولكن قبل اسبوع تقريباً - حوالي الرابع أو الخامس من آب - أغسطس - جاءت أول التقارير التي تُنَبِّئُ بالكارثة من أقاصي الريف في وسط البنجاب على بُعْد ألف ميل في الناحية الأخرى من البلاد: هجمات منظمة بأسلوب جديد تُشَنُّ على القرى المسلمة، تقوم بها عصابات متنقلة من السيخ أكثرها على ظهور الخيل. ويبدو من تنظيمها السلوك العسكري. كانت أول تلك الهجمات في ليل ٣١ تموز - يوليو - في منطقة تُدعى (جَهَانْدُ)، وتتابع الهجمات بسرعة على جبهة واسعة بدءاً بمنطقة (أَمْرِيَسَار) ثم (غُرْوَال) و(تَلُونْدِي) و(أَزِيَان) وغيرها. وكتب (مينون) و(كامبل جونسون) مشيرين إلى أن المعلومات عن هذه التطورات لم تصل إلى (دهلي) إلا بعد الاحتفالات البالغة الحماسة بيوم الاستقلال هناك في الخامس عشر من آب - أغسطس -؛ ولكن ذلك لم يكن صحيحاً كما تُبين التقارير الصحفية في الأسبوع الأول من آب. وكتب (لُمبي) في لندن، ولم يكن على صلة بالأحداث بل كان يَسْتَقِي معلوماته ببساطة من سجلات مُشَوِّرة ما يلي: «كانت العصابات التي يقودها جنود سابقون مسلحة بالبنادق الاوتوماتيكية والقنابل والمسدسات تجوب الريف مهاجمة وحارقة القرى وذابحة السكان ولقد قدر عدد القتلى في منطقة (أَمْرِيَسَار) وحدها بألف قتيل خلال النصف الأول من آب».

والحقيقة هي إنه رغم التحذيرات فشلت الشخصيات القيادية في (دهلي) لمدة عشرة أيام أو أكثر في تقدير مغزي الانباء التي كانت تندفق بشناعة من وَسْطِ البنجاب لقد بدأ السيخ الحرب الانتقامية التي طالما تحدثوا عنها سابقاً والتي لم تستطع قوات الحدود

البنجابية التي سُكّلت في وقت متأخر أن تمنع وقوع تلك الحرب رغم كل النظام والشجاعة التي تحلّت بهما مما استدعى حلّها في أقل من شهر. ومثل المذبحة الكبرى في (كلكتا) قبل عام أثبتت الأحداث مرّة أخرى أن هناك (نظاماً جديداً) .. من الفوضى، وكان من نتائج ذلك انتشار ردود الفعل والهجمات المعاكسة التي عمّت كل البنجاب بما فيها مقاطعات الأمراء؛ كذلك شملت غرب ولاية (أوتار براديش) وجنوب كشمير والولاية الحدودية كذلك المقاطعات الأميرية جنوب البنجاب مثل (بها ولّبور) و(ألوار) و(بارات پور)، ولما وصلت الصدمات إلى (دلهي) كادت أن تُغرق شبه القاره كلها بصورة لا يمكن العودة عنها، بالفوضى والاضطراب. وكانت الحصيلة مئات آلاف القتلى وملايين اللاجئين، وفي مثل تلك الأجواء، بعد تسعة أسابيع تقريباً من قرار قيامها في الثالث من حزيران - يونيو - وُلدت باكستان.